

مليوناً مسلم و ٧٠٠ مسجد شأن المسلمين يتعاقم في ألمانيا الغربية والسلطات ترفض الاعتراف بهم قانونياً

هامبورغ/ د.ب.ا:

ادى تدفق العاملين الاجانب والساعين للحصول على حق اللجوء السياسي والطلبية وغيرهم على ألمانيا الغربية الى ان يشكل المسلمون على نحو لم يكن في الحسبان اقلية دينية قوية.

وقد برز وجودهم وبخاصة في المدن الكبرى امام الراي العام بعد ان بدأ الزعماء المسلمون في المطالبة بحقوقهم كممثلين لدين معترف به رسمياً.

ويعني ذلك اتخاذه شكل هيئة قانونية رسمية من ذلك النوع المنتشر الآن في ألمانيا الغربية - والذي يمثل الكنائس او المنظمات المتخصصة الحرفية او بنوك التوفير العامة وماشابه ذلك، وتتمتع هذه الهيئات بامتياز عدم فرض ضريبة على ممتلكاتهم.

واصبحت برلين الغربية خلال الاعوام القليلة المنصرمة اكبر مركز تجمع للمسلمين في أوروبا الغربية حيث يعيش نحو ٣٠٠ الف منهم الآن في الجانب الغربي من المدينة المقسمة.

ولا يتجاوزهم عددا سوى البروتستانت الذين ييزهم عددا الكاثوليك الذين يبلغ تعدادهم ٢٦٠ الف نسمة في برلين الغربية. وفي ميناء هامبورغ الرئيسي يعيش نحو ٤٠ الف مسلم يمارسون شعائرهم الدينية في ٢١٤ مسجداً.

ويبلغ تعدادهم الاجمالي في كافة أنحاء ألمانيا الغربية مليوني مسلم معظمهم اعضاء في الجالية العمالية التركية ولكن من بينهم ايضاً يوغوسلاف وعرب من مختلف البلدان وباكستانيون وايرانيون وافغان وافارقة.

وبلغ عدد المساجد في كافة أنحاء

ألمانيا الغربية سبعمائة مسجد فضلا عن عدة آلاف من اماكن الصلاة. ومن المنتظر ان يتزايد عددهم في السنوات المقبلة. ومن المعتقد ان عدد المسلمين في كافة أنحاء أوروبا الغربية قد بلغ الآن ثمانية ملايين مسلم. وقد حدث هذه الزيادة السريعة ببعض الخبراء الى الاعتقاد بان هذا العدد سوف يزيد الى ما يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ مليوناً بحلول نهاية القرن الحالي. ومن المتوقع ان يؤدي ذلك بدوره الى ضغط ديني وسياسي مثنائي من جانب الاقلية الاسلامية. ويرجع ذلك الى عدة اسباب ابرزها ان الاقلية المسلمة القوية في أوروبا الغربية التي يرجع تاريخها الى ثلاثة عقود قد اثبتت ان الاسلام قد ابدى حيوية متجددة في بيئة غريبة بدلا من ان يافل نجمه.

ويستند طلب الحصول على وضع قانوني مساو لما تتمتع به طوائف الاغلبية المسيحية في المقام الاول على المشاكل الانسانية التي يواجها العمال الاجانب وهم ابرز شريحة من معتقلي الاسلام هنا. ويأمل المسلمون في ان يؤدي قبولهم كهيئة قانونية الى مساعدة المسيحيين الراغبين في فهمهم.

ويمكن ان يؤدي ذلك بدوره الى تسهيل عملية اندماج (العمال - الاجانب) المسلمين على حد تعبير الوصف الشائع لهم.

ومن المأمول ايضاً ان يؤدي ذلك الى تسوية بعض القضايا المدنية كما سيتم حل القضايا الخاصة بالتعليم الديني في المدارس ويوجد نحو ٧٠٠ الف طفل مسلم في المدارس في الوقت الراهن محرومين من التنقيف الديني.

ويضرب في هذا الصدد كمثال فرنسا

حيث حصل الاسلام على وضع قانوني في العام ١٩٧٧م ويعني ذلك ان المسلمين يتمتعون بالحق في ان يكون لهم كلمة في التدريس. وقد حصل الاسلام على وضع مماثل كذلك في أوروبا الغربية في النمسا وبلجيكا فحسب.

والمبرر الذي تقدمه الولايات الاتحادية في ألمانيا الغربية حتى الآن لرفض مثل هذه الطلبات القول بانها لاتأتي من جماعات دينية متماسكة كما هو الحال في الجماعات المسيحية بل تقدم من (جماعات متناثرة).

وفي مقدمة ذلك فان هناك بندا في القانون الألماني يتم الاستشهاد به ينص على ان مثل هذا الاعتراف لا يمكن ان تحصل عليه جالية دينية الا بعد ان ترسخ اقدامها تماما في ولاية فيدرالية بعينها لما لا يقل عن ٣٠ عاما، اي عمر جيل من الناس.

وتختص باصدار القرار الخاص بمنح الوضع القانوني الرسمي للهيئة وزارة الثقافة في كل ولاية فيدرالية ولاشأن للحكومة الاتحادية في بون بذلك.

ويقول المسؤولون انه من غير المحتمل ان يحصل المسلمون في ألمانيا الغربية حالياً على مثل هذا الوضع نظرا للتشردم البالغ بينهم. وليس هناك احتمال لاضفاء مثل هذا الوضع.

ويشير المسؤولون عادة الى بند في المادة الرابعة من القانون الاساسي الألماني (الدستور) يضمن حرية العقيدة بما في ذلك السماح للمسلمين بان يكون لهم الشكل التنظيمي الخاص بهم او حرية الانضمام لجماعات مستقلة عن بعضها البعض.